المملكة المغربية

وزارة العدل

محكمة الاستئناف بـ

المحكمة الابتدائية بـ

ملف رقم : .....

الرسوم القضائية

درهم : .....

رقم المقتطع : .....

طابع الصندوق وبه التاريخ

بيان حساب الدين

الأصل	
الفوائد	
من تاريخ	
إلى تاريخ	
إلى يوم الأداء	
واجب الاحتجاج	
بعدم الدفع	
الرسوم القضائية	
المجموع بدون	
المذكرة	

مقال من أجل الأمر بالأداء

(الفصول 155 الى 165 من ق.م.م.)

إلى السيد رئيس المحكمة الابتدائية بـ .....

سيدي الرئيس .....

يتشرف السيد .....

مهنته ..... الساكن بـ .....

..... الجاعل محل المخابرة معه بمكتب الأستاذ .....

..... المحامي بـ

بأن يعرض عليكم ما يلي :

أن السيد .....

مهنته ..... الساكن بـ .....

مدين له بمبلغ قدره ..... المتجاوز لألف درهم والمترتب

عن .....

الذي يثبته السند المرفق أصله بهذا المقال .....

وأن المدين لم يؤد الدين المذكور أعلاه، رغم حلول الأجل بتاريخ .....

لذلك يلتمس منكم ما دام الدين ثابتا والمدين له موطن معروف بتراب المملكة اصدار أمركم طبقا لمقتضيات الفصل 158 من قانون المسطرة المدنية بقبول الطلب، قاضيا على المدين بأن يؤدى للعارض ما قدره :

بما في ذلك أصل الدين والفوائد والمصاريف والتوابع حسبما هو مبين طرته، وذلك داخل الثمانية أيام الموالية لتبليغ أمركم وإلا أجبر على الأداء بجميع الطرق القانونية وخاصة بطريق حجز أمواله المنقولة.

مع كامل التحفظات

الامضاء

المرفقات :

نموذج رقم 30066

امـــر قـضـــائـي
بـاســم جـلالـــة المـلك

نحـــن ..... رئيس المحكمة الابتدائية بـ .....
بعد الاطلاع على مقال المدعى وأصل سند الدين المدلى به .....
وبنـاء علـى مقتضيـات الفـصـل 158 مـن قـانـون المسطـرة المـدنيـة.
نـصـــرح بقبـــول الطلـب.
نـأمـــر السيـــد .....
بـأن يـؤدي مبلـغ ..... درهما بما فيه أصل الدين والفائدة والمصاريف
وتستمرالفوائد بما في ذلك أصل .....
لغـايـة يـوم التنـفـيـذ .....

حـرر بمكتبنـا بتـاريـخ 14
.....مـوافـق 20
الإمـضـاء

محـضـر تبلـيـغ الأمـــر بـــالأداء

إن رئيـــس كتـابـة الضبـط المـوقـع أسفـلـه.
طـبـقـا لمقتضيـات الفـصـلـين 161 و 162 مـن قـانـون المسطـرة المـدنيـة
يبلغ الى السيـد ..... الساكـن بـ .....
ويبتـدئ مفعـول التبليـغ ابتـداء مـن تـاريـخ التوصـل المقيـد بشهـادة التسليـم وغـلاف التبليـغ نسخـة مـن المقـال، وسنـد الديـن، والأمـر بـالأداء
ينـذره بـأن يسـدد للمدعـى فـي ظـرف ثمانيـة أيـام الموالية للتبليـغ (تسـديدا شخصيـا أو لمحـل سكنـاه).
مجمـوع الدين المحكوم به وقـدره .....درهما بما في ذلك الأصل والفـائـدة والمصاريف وإلا أجبـر على الأداء بجميـع الطـرق القـانونيـة ولاسيما مصادرة أمـوالـه المنـقـولـة.
يشعـره بـأنـه إذا كـانـت لـه وسائـل دفـاع يـريـد استعمالها سواء فيما يخص الاختصاص أو الموضوع فعليه أن يقدم استينـافـا داخـل ثمانيـة أيـام طبقـا للقـواعـد المقـررة فـي البـاب الثـالـث مـن قـانـون المسطـرة المـدنيـة والا أصبـح هـذا الأمـر قـابلا للتنفيـذ المعجل بقوة القانون وعلـى الأصـل.

الامـــضـــاء :

الـرسـوم القضـائيـة
أديت بتاريخ .....
مـوافـق .....
وصل رقم .....
التسجيل .....
حصرت الواجبـات فـي مبلـغ .....
بتـاريـخ .....
موافق .....
صحيفة .....
من الوثيقة .....
المجمـوع :

تنبـيـــه :

ان الـرفـض يصـدر بمقـرر معـلل وحينئـذ يحـال المدعـي على المحكمة المختصة لـرفـع دعـواه طبـقـا للاجـراءات العـاديـة.

- إذا رفـض طلـب الاستينـاف اكتسب الأمـر كـل مفعـولـه ونـص فـي الحكـم علـى تـأييـده وأصبـح حينئـذ قـابـلا للتنفيـذ المعجـل بـقـوة القـانـون.

- إن المحكمـة اذا وافقـت على صحـة استينـاف بطـل الأمـر بـالأداء وطلـب من المدعـي رفـع دعـواه إلـى المحكمـة المختصـة طبقـا للشـروط العـاديـة.

- ان المحكمـة اذا رأت ان تـقـديـم الاستينـاف لا يـقـصـد منـه سـوى المماطلـة والتسويـق وجـب عليها أن تحكم على المدين بأدائه غرامة مدنية لا تقل عن عشرة في المائة من مبلـغ الديـن و لا تـفـوق 25 فـي المائة منه لفائدة الخزينة.